الأمم المتحدة

S/2002/938

مجلس الأمن

Distr.: General
15 August 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أرفق طيه مذكرة عممتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في جلسة عقدها مجلس الأمن في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ برئاسة السير جيريمي غرينستوك. وأغدو ممتنا لو جرى تعميم هذه المذكرة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ستيوارت **إيلدون**
القائم بالأعمال بالنيابة

210802 210802 02-52689 (A)
0252689

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١ - تود المدعية العامة إطلاع مجلس الأمن على الحالة الراهنة للتحقيقات والملاحقات القضائية المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٢ - إن المحكمة تواجه حاليا أزمة ناجمة عن تعطُّل عملها القضائي بسبب عدم توافر الشهود. وقد نجم هذا بدوره عن صعوبة الحصول على تعاون السلطات الرواندية.

٣ - ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أعلنت جمعيتان روانديتان لضحايا أعمال الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في عام ١٩٩٤ (وهما جمعيتا إيبوكا IBUKA وآفيكا AVEGA) اعتزامهما عدم مواصلة التعاون مع المحكمة وطلبتا إلى أعضائهما عدم المثول أمامها في أروشا كشهود. وتشكو الجمعيتان من أن المحكمة تستخدم المشتبه في ارتكابهم أعمال الإبادة الجماعية في عداد محققي الدفاع أولا، ومن عدم توفير حماية كافية للشهود ثانيا. وقد نشأت عن ذلك حالة خطيرة، إذ تأخرت لفترات مديدة عدة محاكمات جارية هي محاكمات كاجيليجيلي ونييتيغيكا وهوتاري بسبب عدم حضور شهود أساسيين من شهود هيئة الادعاء. ولقد حاول مسجل المحكمة بإصرار إنشاء لجنة مشتركة للتحقيق في شكاوى الجمعيتين لكن محاولته لم تتكلل بالنجاح. وبذل المسجل والمدعية العامة كلاهما جهودا أخرى لمعالجة الشكاوى ولتحسين حماية الشهود حيثما كان للشكاوى أساس من الصحة.

٤ - وجرى الاتصال بالحكومة الرواندية طلبا لمساعدتها في حل الصعوبات. ففي قضية نييتيغيكا، اضطرت الدائرة الابتدائية المعقودة برئاسة القاضية ثافانيثيم بيلاي نفسها إلى ''تعليق المرافعات''. واسترعت الدائرة في قرارها الصادر في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ''انتباه السلطات الرواندية إلى الالتزامات القانونية المتعلقة بالتعاون مع المحكمة'' وطلبت فيه إلى ''السلطات الرواندية أن تكفل تسهيل سفر الشهود في الموعد المحدد للنظر في القضايا''.

٥ - وتصر الحكومة الرواندية على القول إن الجمعيتين مستقلتان وأنه لا يمكن إجبارها على التعاون مع المحكمة. ولكن من الواضح أن الرسالة الموجهة من رئيسي الجمعيتين إلى مسجل المحكمة والمؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢ التي يعلنان فيها أن تعاونهما مع المحكمة سيظل معلقا ما دامت شواغلهما لم تُعالج، قد أرسلت إليه عن طريق وزير خارجية حكومة رواندا وكانت ممهورة بالفعل بتوقيع أمين عام وزارة الخارجية. ويبدو أن الحكومة الرواندية قادرة على حل الأزمة وأن عدم التعاون فعلا ينبع في الواقع من موقف السلطات الرواندية

نفسها. ويدل على هذا الموقف التغييرات التي أُدخلت مؤخرا على الإجراءات الرسمية لإصدار أذونات السفر ووثائق السفر للشهود حيث بات من الصعب جدا على الشهود مغادرة رواندا للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة الدولية في أروشا.

٦ - ويساور المدعية العامة قلق بالغ إزاء امتناع السلطات الرواندية عن التعاون معها. ولقد تجلّى موقفها هذا بأشكال مختلفة في الشهور الأخيرة واشتدت حدته في الأسابيع المنصرمة. وفي قضية معينة بذاتها، لم تقدم السلطات معلومات رسمية عن وثائق سفر مزيفة تعتبر ضرورية لدحض الدفع بالغيبة. ولم يعط أي جواب على الطلبات المتكررة بالحصول على أذونات من الحكومة الرواندية لنقل عدد من الشهود المحتجزين نقلا مؤقتا لحضور مرافعات خاصة بقضايا جارية تتسم شهاداتهم فيها بأهمية بالغة.

٧ - وعلى الرغم مما يقال على الملأ أن سبب تعليق التعاون مع المحكمة هو الطريقة التي يعامل بها الشهود، فقد علمت المدعية العامة من مصادر موثوقة أن السبب الحقيقي يكمن في جانب آخر. إذ أن هناك في رواندا عناصر ذات نفوذ قوي تعارض بشدة التحقيقات التي تجريها المدعية العامة، تنفيذا لولاية المحكمة، في الجرائم المنسوب ارتكابها إلى أفراد من الجيش الوطني الرواندي في عام ١٩٩٤. وعلى الرغم من التأكيدات التي أعطاها الرئيس كاغامي إلى المدعية العامة في الماضي، لم تقدم إليها أي مساعدة ملموسة استجابة للطلبات المتكررة المتعلقة بتلك التحقيقات. ولا توجد في الوقت الحاضر إرادة سياسية حقيقية لدى السلطات الرواندية لتقديم مساعدة في أي مجال من مجالات العمل التي تعتبرها سياسية الطابع في حين تقصر المدعية العامة عملها بكل وضوح على التنفيذ الفني لولايتها القضائية.

٨ - وفي ظل هذه الظروف، تجد المدعية العامة نفسها غير قادرة فعليا في هذه المرحلة على إجراء تحقيق في الجرائم المنسوب ارتكابها إلى الجيش الوطني الرواندي في عام ١٩٩٤.

٩ - ولا يزال من غير المؤكد حتى الآن ما إذا كانت المحاكمات الجارية ستُستأنف حسب المواعيد المقررة لها في الأسابيع المقبلة بوجود الشهود الضروريين.

١٠ - إن هذا النوع من السلوك يضرب في الصميم قدرة المحكمة الدولية على إكمال ولايتها. ولهذا فإن المدعية العامة ترى من الضروري إطلاع مجلس الأمن على هذه المسألة.